

الفصل الثاني عشر

الاجتهاد

تحذيرات - الاجتهاد السلي وسكوت المصادر - مسألة نزول المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول في سنة ١٥١٧ - الاجتهاد الإيجابي - ملاحظات وتحذيرات .

يلاحظ الباحث في التاريخ أن الحقائق التي تقدمها الأصول التاريخية لا تكفي أحياناً لتغطية كل ما يتطلبه موضوع بحثه . وقد تكثرت الحقائق في ناحية وتنقص أو ربما تنعدم في ناحية أخرى ، وبذلك توجد فجوات في سلسلة الحوادث - كما أشرنا - ، فعليه إذن أن يحاول ملء هذه الفجوات من طريق العقل والاجتهاد . وقد استخدم علماء المسلمين الاجتهاد في طلب العلم بأحكام الشريعة . ووصفه الغزالي بأنه « بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال * » ، وشرح أركانه وشروطه . ويستطيع الباحث أن يهتدى بمثل هذه الوسيلة فيما هو قائم بين يديه . ولا شك أن الباحث في التاريخ سيعتمد إلى دراسة ما توصل إليه من الأصول وما استخرجه منها من الحقائق . ومن المحتمل أن يتمكن في ضوءها من الوصول إلى تغطية الفجوات الماثلة أمامه . ولكنه قد يتعرض للخطأ في أحوال كثيرة . وهناك بعض القواعد التي ينبغي على الباحث أن يراعيها وهو يطبق هذا الاجتهاد حتى يكون تعرضه للخطأ أقل ما يمكن :

١ - ينبغي ألا يصحب الاجتهاد تحليل الوثيقة ، لأن هذا قد يؤدي بالباحث إلى تحميل النصوص أكثر مما تحتمل ، ويعرضه إلى أن يضيف إليها ، ما ليس منها .

٢ - الحقائق التي يصل إليها الباحث عن طريق تحليل الأصول ونقدها ينبغي أن تظل مميزة ولا تخلط بالحقائق الناتجة عن طريق الاجتهاد ، وينبغي الإشارة إلى ذلك عند عرض الحقائق التاريخية .

* الغزالي ، محمد بن محمد أبو حامد : المستصحب من علم الأصول (المصدر السابق الذكر) ج ١

٣ - ينبغي أن يتجنب الباحث الاجتهاد وهو ساه عما بين يديه أو وهو مشغول بشيء آخر ، لأن هذا يؤدي به إلى الوقوع في الخطأ ، فلا بد من أن يكون الباحث حاضر الذهن مراعيًا لقواعد المنطق فيما هو قيد البحث والاجتهاد .

٤ - إذا وصل الباحث عن طريق الاجتهاد إلى نتائج تحتوى على أقل عنصر من الشك ، فينبغي أن يقرر ذلك بوضوح ، ولا يجوز له أن يعتبرها نتائج ثابتة ، لأنه لا يملك ذلك .

٥ - لا يجوز في أثناء الاجتهاد أن يحاول الباحث جعل الافتراض والتكهن حقيقة ، ما لم تتوافر لديه الأدلة والبراهين الكافية .

وللاجتهاد طريقتان ، طريقة سلبية وأخرى إيجابية . ولقد عبر المناطقة عن الاجتهاد السلبي بقولهم «السكوت حجة» . فقد يقال إن الحادث لم يقع لسكوت الوثائق أو المصادر عنه ، وإنه لو كان الحادث حقيقياً لسمعنا به أو لقرأنا أخباره . ولكن هذا استنتاج خطر في أحوال كثيرة ، لأننا لا يمكننا أن نسمع جميعاً بكل الحقائق . وقد تعرض كثير من الأصول التاريخية للتلف أو الضياع ، فضاعت معه حوادث التاريخ . وكذلك نجد كثيراً من الحوادث التفصيلية قد أفلت من التدوين . فبعض المسائل العامة الشائعة ، ربما تمر دون تدوين ، لأنها مألوقة تماماً . وأحياناً لا تُدوّن بعض الحوادث المألوفة التي عرفها كثير من الناس ، لأن الحكومات منعت الكتابة عنها ، وربما لم تسجلها في أوراقها الرسمية ، مثل شكوى الطبقات الفقيرة من ظلم الحكام وإساءتهم استعمال سلطتهم . والإنسان في أحوال كثيرة لا يهمله أن يرتكب الظلم أو الإساءة بقدر ما يعنيه أن يمنع - إذا استطاع ذلك - معرفة الناس بما ارتكبه من الإساءة . وكما أشرنا ، ربما تمنع الحكومات مؤقتاً ذبوع حقائق معينة حرصاً على المصلحة الوطنية ، وسعيًا إلى إذكاء الروح المعنوي بين أفراد الشعب ، ودفعاً للأذى الذي قد يتعرضون له من الخارج أو الداخل ، في الظروف الاستثنائية .

وقد ينخدع بعض الباحثين بسكوت الأصول التاريخية عن ذكر بعض الحقائق المعينة ، أو استبدال غيرها بها * . فعلى الباحث في التاريخ أن يسأل ألم

يفلت ذلك الحادث المعين من سجل التاريخ؟ وهل تعمّدت الوثائق السكوت عنه حين كان يجب ذكره؟ وهل يُعدُّ سكوت المصادر حُجَّةً قاطعةً على عدم حدوثه؟

لا يعدُّ سكوت المصادر حجةً على عدم وقوع الحادث، إلا إذا كان كاتب المصدر الذي لم يذكره قد قصد وتعمّد أن يُدوّن كل الحوادث التي هي من نوعه. ففي هذه الحالة ربما يكون السكوت عن ذلك الحادث دليلاً على عدم وقوعه. وأحياناً قد يكون الحادث من النوع الذي يهمل الكاتب ويسترعى انتباهه بصفة خاصة، فلا يمكنه عندئذ السكوت عنه، وإذا لم يُشر إليه، فعنى ذلك في الغالب أن الحادث لم يقع. على أن الباحث لا يمكنه الوصول دائماً إلى نتيجة ثابتة في مثل هذا الموقف، وما عليه إلا أن يسجل كل ما يلاقيه، وكل ما يخامره في هذا المجال.

ومن الأمثلة على ما يثيره سكوت المصادر، مسألة نزول المتوكل العباسي بالقاهرة عن الخلافة للسلطان سليم الأول في سنة ١٥١٧. فالمصادر المعاصرة التي هي في متناول دارسي التاريخ، مثل تاريخ ابن إياس وتاريخ ابن زنبيل، سكنت عن ذكر النزول، إن كان قد حدث فعلاً.

فابن إياس مثلاً - المؤلف المعاصر - يعطى أخباراً متنوعة عن علاقة سليم بالمتوكل. ويذكر مثلاً كيف أحسن لقاء المتوكل في شمالي الشام بعد موقعة مرج دابق، وكيف سأله عن نسبه، وكيف «خلع عليه خلعة سنوية وأنعم عليه بمال وردة إلى حلب*». ومن التفصيلات التي يذكرها ابن إياس في هذه الناحية أن السلطان سليم بعد أن نجح في التغلب على مقاومة المماليك في القاهرة، وفكّر في عقد الصلح مع طومان باي، رغب أن يكون المتوكل وسيطاً في الصلح، لئما كان له من نفوذ ديني محترم، ولكن المتوكل رفض ذلك التوسط.

* ابن إياس، محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور. القاهرة، ١٣١٢ هـ. ج ٣ ص ٤٩.

وإبن إياس (١٤٤٨ - حوالي ١٥٢٤) أصله من سلالة المماليك من أتباع الظاهر برقوق. ولد بالقاهرة، ودرس علوم العصر وعاش متصلاً بالبلطاق المملوكي. ويعد زعيم المؤرخين في عصره. وتدل كتابته على الاستقلال في الرأي والجرأة والتفلسف مع شيء من القسوة في الحكم. وله كتب أخرى مثل «عقود الجمان في وقائع الأزمان» و«مرج الزهور في وقائع الدهور».

وكذلك وجد السلطان سليم بعد مقتل طومان باى أن من حُسن السياسة الإفادة بشخص المتوكل ، فأعطاه شيئاً من النفوذ في المجتمع المصرى لكي يستخدمه كأداة لتحويل أذهان المصريين إلى العهد الجديد . فأصبح على حد تعبير ابن إياس « صاحب الحل والعقد والأمر والنهى بالديار المصرية . . وكانت مراسلته ماشية في المدينة لا ترد ، وشفاعته كافية في كل أمر اشتد^(١) . وتمتع المتوكل بسلطة لم يعرفها من قبل ، فداخله الغرور ، وظن نفسه صاحب سلطة حقيقية ، وبدل منه بعض التصرفات التي ساءت السلطان سليم فقرر نفيه إلى الآستانة . وحينما رجع السلطان سليم إلى عاصمة ملكه ، التقى بالمتوكل ، ووجده في نزاع مع أقاربه ، ومشغولاً بالجوارى والراقصات ، فحبسه في قلعة بعض الزمن^(٢) .

وعلى الرغم من كل هذه التفاصيل التي يذكرها ابن إياس عن الخليفة المتوكل في الشام ومصر والآستانة ، فإنه لا يشير في موضع من كتابه إلى مسألة النزول عن الخلافة .

ومن ناحية أخرى ، يذكر بعض المؤرخين أن المتوكل قد نزل عن الخلافة للسلطان سليم في سنة ١٥١٧ . وقال بفكرة النزول - وعنه أخذ غيره من المؤرخين - دوسون المؤرخ الرومانى في كتابه « وصف عام للإمبراطورية العثمانية » ، الذى بدأ نشره في سنة ١٧٨٨^(٣) . ومن المحتمل أن دوسون - الذى كان يمثل بلاده لدى السلطان والذى عاش فترة طويلة في القسطنطينية - من المحتمل أنه بحث في أرشيف القسطنطينية ، وأمكنه إثبات حدوث النزول عن الخلافة ، ولكنه لم يذكر لنا موضع الوثائق التي أخذ عنها ، إن كان قد فعل ذلك .

ولقد بحث هذا الموضوع كل^٤ من الأستاذين توماس أرنولد^(٤) وكارلو ألفونسو

(١) ابن إياس ، محمد بن أحمد : (المصدر المذكور) . ج ٣ ص ١٠٥ .

(٢) ابن إياس : محمد بن أحمد : (المصدر المذكور) . ج ٣ ص ٢٢٩ .

(٣) D'Ohsson, C.M. : Tableau Général de l'Empire Othoman. Paris, 1788-1824. V. I. pp. 269-270.

(٤) توماس أرنولد (١٨٦٤ - ١٩٣٠) (Thomas Arnold) المشرق الإنجليزى . درس في كبرج وعلم فيها وفي جامعة عليكرة وفي جامعة لندن . ومن آثاره المطبوعة « الخلافة » و « التصوير في الإسلام » و « الدعوة إلى الإسلام » .

نلّينو^(١) - الذي كان لي حظ التلمذة عليه من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٨. وخلاصة دراستهما أن المتوكل لم ينزل للسلطان سليم عن الخلافة، وأن سلاطين آل عثمان قد اتخذوا لقب الخلافة من بين ألقابهم العديدة قبل فتح مصر بقرن ونصف من الزمان، وأنهم لم يكونوا يهتمون كثيراً بلقب الخلافة بعد فتح مصر، وأنهم كانوا يستعملونه قليلاً بغير نصر^٢ على بعض الألفاظ المتعلقة بالخليفة، مثل لقب الإمامة الذي كان له أهمية خاصة عند الفقهاء، وأن السلطان سليم كان يؤثر لقب خادم الحرمين على لقب الخليفة. ويعتبر الأستاذان أرنولد ونلّينو أن مسألة الخلافة العثمانية قد اتخذت مظهرها سياسياً جديداً في أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. عندما أخذ السلطان العثماني يُعنى بتقوية صفة الخليفة وإبرازها في شخصه. لكي يحتفظ ببعض النفوذ في المناطق التي سلّخت عن الدولة العثمانية. وخضعت لحكم روسيا أو النمسا أو إيطاليا. ولكي يكسب عطف العالم الإسلامي ويجمعه حول عرش الخلافة، فيؤدى ذلك إلى أن تخفف الدول الأوروبية من ضغطها على الدولة العثمانية. وبقيت الخلافة العثمانية قائمة حتى ألغاهها مصطفى كمال في مارس سنة ١٩٢٤.

ولكننا نلاحظ أن سكوت ابن إياس المعاصر ليس معناه عدم حدوث النزول عن الخلافة قطعاً، فمن الجائز أن النزول لم يحدث. ومن الجائز أيضاً أنه حدث وأن ابن إياس قد سكت عن ذكره لأنه كره الأتراك العثمانيين، وكره سقوط سلطنة المماليك على أيديهم، وكره انتقال الخلافة إليهم. وما أكثر ما يسكت الإنسان عن ذكر ما يكره! وكانت كراهية ابن إياس للغزو العثماني لمصر كراهية طبيعية يقتضيها إحساس الولاء نحو المماليك ويستلزمها الشعور بالعزة المصرية أو العربية. ولكن من ناحية علم التاريخ - إذا كان ابن إياس قد سكت بسبب هذه الكراهية، فإن كرهه للعثمانيين قد أخفى علينا الحقيقة في شأن مسألة النزول عن الخلافة.

(١) كارلو ألفونسو نلّينو (١٨٧٢ - ١٩٣٨) Carlo Alfonso Nallino) درس في جامعة تورينو وفي الأزهر. وعلم في نابل والقاهرة وباليوم وروما. وهو من فطاحل المشرقين. وكان متضلماً في الجغرافيا والفلك عند العرب وفي الإسلام ومذاهبه وفي تاريخ اليمن القديم. وكان عضواً في مجامع علمية كثيرة ومشرفاً على معهد الشرق في روما. ومن آثاره المطبوعة «علم الفلك: تاريخه عند العرب في القرون الوسطى» و«تاريخ الآداب العربية» و«رواد اليمن من الأوروبيين». وكنت من تلاميذه في مصر وروما منذ ١٩٣٠ حتى وفاته.

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن بحوث الأستاذين أرنولد ونلينو لا تعد آخر كلمة في الموضوع . وعلى الرغم من جليل علمهما وعظيم فضلهما . فهناك ما يحملنا على الشك في أقوالهما . وذلك أنهما اعتمدا في إثبات آرائهما على الناحية الفقهية ، على اعتبار أن الخلافة الإسلامية الصحيحة انتهت بانتهاج عهد الخلفاء الراشدين ، وعلى بعض النماذج المختارة المطبوعة من مراسلات السلاطين العثمانيين ، التي نشرها فريدون بك ، والمحتوية على ألقابهم ، والتي لا تعنى بلقب الخلافة العناية الكافية^(١) . إلا أن عدم إبراز هذه النماذج للقب الخلافة بالنسبة للسلاطين العثمانيين . بالصورة المقتنعة . ليس دليلاً قاطعاً على أنه لم يهتم بلقب الخلافة في العهد التالي لفتح مصر أو القريب منه .

ونلاحظ أن كلاً من الأستاذين أرنولد ونلينو لم يذكر اعتماده في بحثه على وثائق أرشيف القسطنطينية . وهما قد قاما ببحوثهما في أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) . وكان من المتعذر عليهما في ذلك العهد الوصول إلى القسطنطينية ، لأنهما انتميا إلى إنجلترا وإيطاليا ، وكانت في حرب مع الدولة العثمانية . ومن الجائز أنهما قصدا بما كتبه إلى تغيير الشعوب الإسلامية من الخلافة العثمانية في ذلك الوقت ، تحقيقاً لمصلحة بلديهما . وفي نطاق هذا الشك يمكننا أن نقول إن ما كتبه ربما يعد كتابة ذات مظهر علمي ولكنها لا تتفق مع منهج البحث العلمي الخالص ، لأنها ربما كانت تهدف إلى الخروج بنتيجة سياسية معاصرة معينة . وعلى الأقل يمكننا أن نقول إن الآراء التي انتميا إليها كانت نتيجة لدراسة الأصول التاريخية التي وقعت تحت أيديهما ، مع بقاء أصول أخرى لم تبحث بعد^(٢) .

وما يلقى الشك على آراء الأستاذين أرنولد ونلينو في هذه المسألة ما يلي :

لقد أمكنني العثور بطريقة عرضية على بعض المخطوطات التي ترجع إلى عهد

(١) فريدون بك ، أحمد : منشآت السلاطين . القسطنطينية ، ١٢٦٤ - ١٢٦٥ هـ .

Arnold, Th. : The Caliphate. Oxford, 1924. pp. 129-204. (٢)

Nallino, G.A. : Appunti sulla Natura del Califato in Genere e sul Presunto

Califato Ottomano, opuscolo. Roma, 1917.

Nallino, G.A. : La Fine del Così Detto Califato Ottomano, opuscolo. Roma,

السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) ، وهو عهد قريب من الفتح العثماني لمصر ، والتي تنص نصاً صريحاً على لقبى الخلافة والإمامة معاً . فوجدت مثلاً مخطوطة تركية بمكتبة جامعة (القاهرة) ، وهي صورة لمجموعة من مجموعات القوانين التي أصدرها السلطان سليمان القانوني في أوروبا ، وتحتوى على بعض ألقاب السلطان ومنها ما يلي بنصه :

« خليفة رسول رب العالمين ، وحايِز الإمامة العظمى ، ووارث الخلافة الكبرى (١) » .

وكذلك أمكننى العثور بطريقة عرضية على بعض المراسلات السلطانية إلى حكومة النمسا في أوائل القرن السابع عشر . المحفوظة في أرشيف فينا التاريخي ، والتي تحتوى على لقب الخلافة ، وتستند إلى القرآن الكريم لتبرير قيام الخلافة ، وكان ذلك في عصر كانت الدولة العثمانية فيه لا تزال في عفتها ، ولم يكن هناك ما يدعوا السلطان العثماني إلى اجتذاب المسلمين إليه في سبيل الغرض السياسي . ومما ورد في أرشيف فينا النص التالى :

« ظمهر الله تعالى في الأرضين ، المتمكّن على المقام الشريف ، إني جاعل في الأرض خليفة . . . حامي وحاكمى السلطنة العلية ومقر الخلافة السنية . . . » (٢) .
 وحينما أطلعت الأستاذ نلتينو على ذلك في روما في سنة ١٩٣٧ ، أبدى دهشته وتقديره . وأعرب عن اعتذاره عن عدم قدرته على بحث ما قد يوجد من الوثائق في أرشيف فينا أو غيره ، مما يمكن أن يلقي ضوءاً جديداً على هذه المسألة .

وإذن فسكوت ابن إياس عن ذكر مسألة النزول عن الخلافة من جانب المتوكل للسلطان سليم العثماني ، وقصور بعض النماذج المطبوعة التي تحتوى على ألقاب السلاطين ، عما يكفى لإقناع هذين الأستاذين المستشرقين ، وسكوت المصادر المعتمدة في نظرهم عن ذكر لقب الخلافة ، لا يدل حتماً على صحة الرأى الذى ذهبوا إليه . فقد يكون السكوت حجة وقد لا يكون .

(١) قانون نمه ، سليمان . مخطوط رقم ٤٨٤٨ ت بمكتبة جامعة القاهرة .

(٢) Haus - Hof - und Staatsarchiv, Wien : Türkische Urkunden 1617, L. 56 :

رسالة من السلطان أحمد الأول إلى الإمبراطور ماتياس ، القسطنطينية في ٢ جمادى الآخرة ١٠٢٦ هـ .

وبناء على هذا لا يمكننا إعطاء حكم قاطع فيما يتعلق بنزول المتوكل للسلطان سليم العثماني عن الخلافة في سنة ١٥١٧ ، قبل القيام بدراسة خاصة ، على أساس ما قام به الباحثون السابقون ، وعلى الأخص ما كتبه دوستون المؤرخ الروماني المشار إليه ، وعلى أساس ما يمكن أن يكشف عنه من الوثائق التاريخية في استانبول ، وخاصة بعد أن جرى ترتيب الوثائق التاريخية في أرشيفها التاريخي ، وعلى أساس ما يكشف عنه من الوثائق التاريخية المحفوظة في دور الأرشيف التاريخية في بعض العواصم الأوروبية ، مما لم ير الكثير منها النور بعد (١) .

وما يلاحظ أن الدكتور أسد رستم سعى إلى أن يتحرى مسألة نزول المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم ، فدرس ما كتبه ابن إياس وابن زنبيل ، واطلع على كتاب السلطان سليم إلى ابنه سليمان في يناير سنة ١٥١٧ ، ودرس ما نشره أحمد فريدون بك عن ألقاب سلاطين آل عثمان ، ودرس النقوش والعملة التي ترجع إلى عهدي سليم وسليمان ، ولم يجد في ذلك ما يؤيد فكرة «التخلى» عن الخلافة . واستشار أحمد زكي باشا في هذا الشأن (٢) ، فأصدر له «حكماً مبرماً» نفي فيه حدوث التخلى ، مستنداً في ذلك على سكوت المصادر . ومع ذلك لم يقتنع الدكتور أسد رستم بهذا كله وتردد في قبول هذا الرأي معتمداً أن ما رجع إليه ليس هو كل المصادر التي يمكن أن يكشف عنها البحث والدرس . وقال إنه مضطر إلى السكوت عن «التخلى» لأن المصادر التي توصل إليها ساكتة عنه (٣) . ولا شك أنه محق في تردده وعدم اقتناعه ، وهو لم يذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذان أرنولد ونلينو ، وإن لم يطلع على رأيهما عند تأليف كتابه في سنة ١٩٣٩ .

(١) عثمان ، حسن وتوفيق ، محمد محمد : تاريخ مصر في العهد العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) . القاهرة ، ١٩٤٢ ، ص ٢٤٤ - ٢٤٧ . مستخرج من كتاب المجلد في التاريخ المصري الذي أصدره بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) بإشراف الأستاذ الدكتور حسن إبراهيم حسن .

(٢) أحمد زكي باشا (١٨٦٧ - ١٩٣٤) أصله من عكا ، ولد بالإسكندرية ودرس الإدارة والقانون ، وتسمى بشيخ العروبة . عمل على إحياء الكتب العربية ، وجمع مكتبة كبيرة ، واتصل بعلماء المشرق . وله مؤلفات مطبوعة ومنها «أسرار الترجمة» و«قاموس الأعلام القديمة» و«الدنيا في باريس» و«تاريخ الأفهام في تقويم العرب قبل الإسلام» .

(٣) رستم ، أسد : مصطلح التاريخ (المصدر المذكور) . ص ١٩٢ - ١٩٤ .

أما الاجتهاد الإيجابي فهو محاولة استنتاج حقيقة أو حادث أو أكثر ، بمجرد التثبت من حدوث واقعة معينة . فيبدأ الباحث في التاريخ بحادث ما ، ثم يسعى إلى أن يستنتج وقوع حوادث أخرى لم يرد عنها نص فيما تحت يده من الأصول التاريخية . ويمكن أن يقارن الباحث حوادث الحاضر بحوادث الماضي حتى يساعده ذلك في استنتاجه . فيجد أن كثيراً من الحقائق أو الحوادث مرتبط بعضها ببعض ، وإذا عرفنا حادثاً معيناً ، أمكن استنتاج وقوع حادث آخر ، ليرتّب أحدهما على الآخر ، أو لأنهما معاً نتيجة سبب مشترك . وينطبق هذا الاجتهاد على الحقائق التاريخية كافة ، على العادات ، وعلى المجتمع وتطوره أو تغيره في شتى النواحي ، وعلى الحوادث الفردية ، وعلى مسائل السياسة . أو الدين ، أو الفن . أو الحياة العقلية . . .

وتوجد بعض قواعد وبعض نواح من الحذر في باب الاجتهاد الإيجابي . فتوجد أولاً كليات عامة مستمدة من تجارب الإنسان . ثم توجد جزئيات خاصة ذاتية ، مستمدة من الأصول التاريخية ، وتتعلق بحوادث أو مسائل معينة . ومن الناحية العملية يبدأ الباحث في التاريخ بدراسة الجزئية الخاصة المتعلقة بالحادث ذاته . فيجد مثلاً أن مدينة سلاميس تحمل اسماً فينيقياً . ثم ينظر إلى الكلية العامة التي تقول إن اللغة التي يدوّن بها اسم مدينة تكون في الغالب لغة الشعب الذي أنشأها وإذن يمكن القول إن مدينة سلاميس قد أنشأها أو أسسها في إنشائها الفينيقيون . ولكي نصل إلى نتيجة ثابتة ، أو أقرب إلى الثبوت ، يلزم مراعاة الشرطين الآتيين :

١ - يجب أن تكون الكلية العامة صحيحة تماماً . ويجب أن يكون الارتباط بين الواقعتين التاريخيتين قوياً ، بحيث لا يمكن أن تثبت صحة الواحدة دون أن تثبت صحة الأخرى . وقد يضطر الباحث في التاريخ إلى استخدام قواعد اختبارية ، تكون صحيحة بصفة تقريبية فقط ، حينها ترتبط بمجموعة من الحقائق أو الحوادث التاريخية . فمثلاً تسمية مدينة لا يدل دائماً على حقيقة منشئها . فسيراكوز وإيثاكا مدينتان في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية - وفي الشمال الغربي من مدينة نيويورك - تحملان اسمين يونانيين ، ومع ذلك فلم ينشئهما اليونانيون .

والقاهرة (كايرو) في ولاية إلينوى بالولايات المتحدة الأمريكية كذلك ، تحمل اسماً عربياً فاطمياً ، ومع ذلك فلم ينشأ الفاطميون . ولا بد من توفر شروط أخرى قبل التحقق من الصلة بين اسم المدينة ومنشئها ، إذ أن أمريكا لم يعرفها اليونانيون القدماء ولا الفاطميون حتى ينشئ بها أولئك أو هؤلاء مدينة أو أكثر تحمل اسمهم .

٢ - ولكي يستخدم الباحث في التاريخ كلية عامة ويطبقها على التفاصيل الجزئية ، ينبغي أن يكون وطيد المعرفة بالمسألة التاريخية المعنية ، مثل معرفة الموقع الذي توجد به مدينة سلاميس ، وعادات كل من الفينيقيين والإغريق . وبما يؤدي إلى الوقوع في الخطأ تطبيق التعميم في كل الحالات ، كاعتبار أن كل طبقة أرستقراطية يرجع أصلها إلى الغزو والفتح . كما أنه من الخطأ أن يبني الباحث في التاريخ اجتهاده على تفصيل جزئي مستقل بذاته ، دون أن يدرس كل الظروف المتعلقة به .

وهناك ميل طبيعي يجعل اجتهاد الباحث قائماً على أساس الاتجاهات العامة التي يقبلها العقل ، والتي تكون مستمدة من معلومات الإنسان العامة عن الحياة الاجتماعية . إلا أن كثيراً من هذه الاتجاهات أو الآراء يحتوي على عنصر من الشك ، إذ أن علم الاجتماع لا يزال في حاجة إلى المزيد من البحث والاستقراء ، على الرغم من التقدم الذي أحرزه ، وقد يستخدم الباحث في التاريخ اتجاهات علم الاجتماع على غير تثبت منه ، فينبغي عليه التروي والحذر في الاجتهاد والاستنتاج ، لكي يصل إلى أكبر قسط من الحقيقة بقدر المستطاع .

وكذلك يوجد اتجاه طبيعي آخر ، يدفع الباحث إلى أن يستخلص نتائج معينة من وقائع مفردة ، ربما تكون قليلة الأهمية ، أو ربما لا تنطبق - على الأقل - على ما يذهب إليه الباحث إلى استخلاصه . وهذا أمر شائع في تاريخ الأدب . فكل ظرف في حياة الأديب يقدم مادة للتفكير والاجتهاد ، ويحاول الباحث عن طريقها أن يستنتج أغلب المؤثرات التي أثرت على حياة الشاعر وتراثه . ولكن ينبغي عند دراسة حياة شاعر - كما عند بحث مسألة تاريخية ما - ألا يذهب الباحث بعيداً في استنتاجه معتمداً على المعبته أو على غروره فحسب ، وعليه ألا يستخلص من النتائج إلا ما تتوافر لديه بشأنها الأدلة والبراهين الكافية .

ثم ينبغي أخيراً أن يلاحظ الباحث أن الاجتهاد لا يؤدي دائماً إلى نتائج نهائية ثابتة، ولكنه يؤدي في الغالب إلى نتائج تقريبية . وأحياناً يمكن ملء بعض الفجوات في التاريخ عن طريق الاجتهاد ، وأحياناً أخرى تبقى بعض المسائل التي لا يمكن الوصول فيها إلى رأى حاسم، ويظل الشك حائماً حولها ، وربما يأتي في المستقبل مَنْ يمكنه أن يصل في شأنها إلى رأى أصح أو أفضل ، بناء على ما قد يُكشَف عنه من الحقائق المجهولة .